

أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية "دراسة تجريبية"

جبر إبراهيم الداعور⁽¹⁾ فراس محمد شحادة زاهر حسني المشهراوي

جامعة الأزهر - غزة⁽¹⁾ ، جامعة غزة⁽²⁾ ، جامعة فلسطين⁽³⁾

تاريخ الاستلام 2018/8/6 تاريخ القبول 2019/2/17

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإفصاح الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية، من خلال المقارنة بين كل من الإفصاح الورقي والإفصاح الإلكتروني وتحديد ما إذا كان هناك فروق جوهرية بينها في التأثير على مخاطر القرارات الاستثمارية، وقد اعتمد الباحثون المنهج التجريبي في إعداد البحث، حيث تم إجراء التجربة على عينة مكونة من 37 طالب ماجستير تخصص محاسبة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإفصاح الإلكتروني يخفض من مستوى مخاطر القرارات الاستثمارية مقارنة بالإفصاح الورقي لكل عناصر مخاطر القرارات الاستثمارية عدا المخاطر المتعلقة بالتغير في عدد الموظفين حيث تبين أنه لا يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تنمية قدرات خريجي كليات التجارة على استخدام المواقع الإلكترونية للشركات، وضرورة قيام بورصة فلسطين بإصدار نشرات دورية تهدف إلى توعية أفراد المجتمع حول ثقافة الإفصاح الإلكتروني مما قد يسهم في دفع عجلة التنمية، والحد من مشكلة البطالة من خلال تشجيع صغار المستثمرين والعاطلين عن العمل على الاستثمار في الأوراق المالية.

الكلمات الدالة: الإفصاح الإلكتروني - الإفصاح الورقي - مخاطر القرارات الاستثمارية.

Abstract :

This study aimed to bring into view the impact of Online Electronic Financial Reporting (OEFR) on Investment Decision Risk out of comparing between Internet Financial Reporting (IFR) and Paper-Based Financial Reporting (PBFR), And their different impact on Investment Decision Risk. So based on the Experimental method, The study focused on MBA students

as samples serving the purposes of the test, where the samples size by (37) students.

The study concluded a set of results, the most important one is that the Online Electronic Financial Reporting minimize the all investment decision risk more than Paper-based Financial Reporting with the exception of the risk related to change in company staff, which it has no influence on Investment decision.

Based on the above-mentioned result, the study recommended to enhance fresh graduates from faculty of commerce in using the Online Financial Reporting. Moreover, The Palestine Exchange Securities must issue periodic publication aimed to raising awareness among the community about the culture of Online Electronic Financial Reporting, that may contribute to advancing the development process and reducing the problem of unemployment by encouraging small investors and unemployed from investing in securities.

مقدمة:

أضحى استخدام تكنولوجيا المعلومات أحد الوسائل الحديثة التي زادت من استخدامها الوحدات الاقتصادية المختلفة بصورة عامة ونظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة، وتتجلى صورة هذا الاستخدام في الانتشار الواضح للتقارير والقوائم المالية للشركات المساهمة والذي يعرف بالإفصاح الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، الأمر الذي أسهم في زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحدثة إلى عدد لا محدود من المهتمين بالسرعة والتوقيت المناسب.

ونتيجة لذلك صاحب التوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تنوع في ممارسات الإفصاح بصورة مؤثرة على إمكانية المقارنة، ولقد ظهر التنوع في كل من محتوى الموقع من حيث المعلومات المالية وغير المالية المفصّل عنها، وكذلك أسلوب عرض هذه المعلومات في المواقع الإلكترونية للشركات، بما يقدم المنفعة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية (العريبد و قرطالي، 2016)، وقد شكل موضوع الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت مجالاً خصباً للدراسة، وأصبح من أهم وأحدث الموضوعات المحاسبية التي بدأت تخضع للدراسة والتحليل من قبل الباحثين في المجال المحاسبي، وذلك على أثر محاولات البعض تفسير الدوافع من استخدام الإنترنت كأسلوب تقني معاصر في الإفصاح المحاسبي، وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على استخدام هذا الأسلوب لأغراض العرض والإفصاح العام، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات عبر مواقع الشركات على شبكة الإنترنت وتحليل محتوياتها وخصائصها (غنيم، 2013)، كما يمثل الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في توصيل المعلومات لمستخدميها، فالتقارير المالية عبر شبكة الإنترنت تسمح للشركات بمقابلة متطلبات المهتمين بالشركة من المعلومات لأغراض الشفافية (Janvrin & No, 2012).

مشكلة الدراسة:

ترتبط فئات مختلفة من مستخدمي التقارير بعلاقة مع الشركات المساهمة العامة من أجل اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية، فمنهم من يمتلك أسهماً في تلك الشركات وينتظر الإعلان عن الأرباح وتوزيعاتها، ومنهم من يرغب في الاستثمار في إحدى الشركات مستقبلاً من خلال شراء أسهمها، ومنهم من ينوي تمويل أو إقراض إحدى هذه الشركات كالبנק والموردين، وهناك أيضاً من يرغب في السيطرة عليها لأهداف متنوعة كخفض التكلفة أو الحد من المنافسة، كل تلك الفئات وغيرها ترغب في الحصول على تقارير مالية للشركة أو الشركات المبنوية اتخاذ القرار بشأنها ودراساتها وتحليلها للاعتماد عليها في الحصول على المعلومات ذات الفائدة في اتخاذ القرار السليم، في ضوء تلك المعطيات يمكن اختصار مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟
أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في حداثة موضوع الإفصاح الإلكتروني الذي يعتمد بشكل رئيسي على الاستفادة من مزايا كل من علم المحاسبة وتكنولوجيا الإنترنت بحيث أضفى على الدراسة مزيداً من التميز والأهمية؛ لأنه يمثل جانباً ذا أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر ومتخذ القرار على حد سواء، والذي يتوقع الحصول على معلومات محدثة سريعة وفي الوقت المناسب حول سوق رأس المال، مما يخفض من درجة عدم التأكد ويكشف مستوى المخاطر المحيطة بالشركات، الأمر الذي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الملائمة، كما أن الأحداث الاقتصادية والسياسية المتجددة والمتسارعة والظروف غير المستقرة تزيد من مخاطر الأعمال، ومن حساسية وصعوبة القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين والممولين والمقرضين، وهذا ينعكس تماماً على الاقتصاد الفلسطيني المحلي لما يتصف به من تقلبات واضطرابات سريعة وبالتالي يؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين الفلسطينيين، كما أنه حسب علم الباحثين هناك عدد قليل من الدراسات تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة، وبالتالي ستفتح نتائج الدراسة الحالية المجال أمام الباحثين والمهتمين للاستفادة منها في إعداد أبحاث إضافية تقدم حلولاً جديدة وبديلة للمخاطر التي قد تواجه الشركات المدرجة في سوق رأس المال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

قياس أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية، بمعنى تحديد أثر استخدام الإفصاح الإلكتروني على مخاطر اتخاذ القرارات الاستثمارية مقارنة باستخدام الإفصاح الورقي.

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسة للدراسة في:

لا يوجد أثر جوهري دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 للإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Keliwon, et.al, 2018) بعنوان: Internet Financial Reporting (IFR) Disclosure Position and Firm Value

هدفت الدراسة إلى وضع مقياس كمي للموقف من الإفصاح عن التقارير المالية عبر الإنترنت، أي بمعنى معدل استخدام الإنترنت لعرض التقارير المالية، أخذاً في الاعتبار أحدث قواعد ولوائح التقارير المالية عبر الإنترنت حول العالم بالإضافة إلى الدراسات التجريبية القائمة ذات الصلة.

استناداً إلى عينة من 320 شركة ماليزية مدرجة في عام 2012، يوضح تحليل الانحدار أن الإفصاح عن التقارير المالية عبر الإنترنت له ارتباط إيجابي مع قيمة الشركة، كما وجد أن 87 شركة مصنفة كأداء ضعيف يبدو أنها تفصح عن التقارير المالية الخاصة بها على الإنترنت بشكل متقطع وليس بشكل دائم. في حين 233 شركة مصنفة على أنها ذات أداء جيد، تقوم بالإفصاح عن تقاريرها المالية على الإنترنت بشكل دائم ودوري، ومن ثم فإن الدراسة الحالية توفر أدلة على أن الأداء المالي للشركات له علاقة بالموقف من الإفصاح عن التقارير المالية عبر الإنترنت.

2- دراسة (العريبي وقرطالي، 2016) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على

منفعة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم إعداد استبيان وجه إلى شركات الوساطة المالية في الأسواق المالية العربية محل الدراسة لكونها أحد المستفيدين من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نوعية المعلومات المفصح عنها

إلكترونيا في الشركات المساهمة العامة وزيادة منفعة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين أسلوب عرض المعلومات على الإنترنت في الشركات المساهمة ومنفعة المعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بضرورة دعوة إدارة الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية للتوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من التحقق من المعلومات المنشورة إلكترونياً وتوفير أمن معلوماتي كافٍ للمواقع الإلكترونية وإلزام الشركات باستخدامها، وتشجيع إدارات الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية للتوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في مواقعها الإلكترونية، مع ضرورة تطوير المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية واستخدام أحدث التكنولوجيا فيها.

3- دراسة (Bhatia & Kaur, 2015) بعنوان: " An Analysis Of Web Disclosure Practices Of Public And Private Sector Banks In India."

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات الإفصاح الإلكتروني المتبعة من قبل بنوك كل من القطاعين العام والخاص في الهند وتتكون من 26 مصرفاً من القطاع العام و21 مصرفاً من القطاع الخاص، حيث تمت زيارة مواقع الإنترنت لجميع تلك المصارف، وتم تنزيل التقارير السنوية والتقارير الأخرى ذات العلاقة، وتقتصر فترة التحليل على التقارير السنوية لشهر مارس 2013. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة الإفصاح في مصارف القطاع الخاص أفضل منها في مصارف القطاع العام؛ لأن المواقع الإلكترونية لمصارف القطاع الخاص أفضل من حيث المحتوى والعرض من مصارف القطاع العام.

4- دراسة (Lee & Blouin, 2015) بعنوان: Exploring The Factors Associated With Online Financial And Performance Disclosure In Nonprofits

هدفت الدراسة إلى إجراء اختبارات تجريبية لنموذج الإفصاح الإلكتروني في المنظمات غير الربحية، ومن أجل اختبار النموذج تم إعداد استبيان لعينة من 775 منظمة في منطقة إقليمية تتكون من ثماني مناطق في شمال شرق الولايات المتحدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الرئيس التنفيذي للمنظمة والخصائص التنظيمية هما السبب الرئيسي نحو تبني أسلوب الإفصاح الإلكتروني في المنظمات غير الربحية، حيث يزيد الإفصاح الإلكتروني من المعلومات لعدة أسباب وهي: أولاً: عندما يعتقد المدير التنفيذي أن الإنترنت يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، ثانياً: عندما تدرك المنظمة أن الإنترنت يعد وسيلة اتصال إستراتيجية، ثالثاً: عندما يمتلك الموظفون خبرة فنية كافية،

وأخيراً: عندما يكون مجلس الإدارة داعماً للتكنولوجيا. كما تبين أن الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المالية على شبكة الإنترنت يزداد عندما تمتلك المنظمة الإمكانيات التكنولوجية للإفصاح عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك حددت الدراسة العوامل الرئيسية التي تسهل اعتماد الإفصاح الإلكتروني في إطار المنظمات غير الربحية.

5- دراسة (غنيم، 2015) بعنوان: دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل

المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري.

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور عن طبيعة الإفصاح الإلكتروني، ومراحل تطوره ومقوماته والمزايا التي يقدمها، ودوره في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال، وانعكاس ذلك على رفع كفاءة سوق رأس المال المصري بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفعالة. وقد اعتمدت الدراسة كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفروض النظرية الواردة في الدراسة، مع القيام بدراسة ميدانية في البيئة المصرية من خلال استقصاء آراء المحللين الماليين والسماصرة ومستخدمي القوائم المالية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات، ويجعل المعلومات أكثر ملاءمة في التوقيت والعدالة في توفير المعلومات لجميع المستثمرين في نفس الوقت، وأن تطبيقه في البيئة المصرية يؤدي إلى رفع كفاءة سوق رأس المال، وأوصت الدراسة بضرورة مواجهة المنظمات المهنية المحلية الدولية لتحديات التطور في أساليب الإفصاح الإلكتروني من خلال تكييف المعايير المهنية لملاءمة هذه التغيرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات، وإدخال تحسينات على تقنيات الإفصاح الإلكتروني من أجل التحقق من صحة المعلومات المنشورة وتوفير التأمين الكافي للمواقع بسوق الأسهم المصري فضلاً عن مواقع الشركات المدرجة بذلك السوق بما يسمح بالمساواة بين جميع المستثمرين في الحصول على كل المعلومات الحديثة أولاً بأول.

6- دراسة (والي وعلي، 2013) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض

المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لدى المستثمرين، وقد أعدت الدراسة وفق المنهج النظري القائم على الوصف والاستنباط، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يشمل كل المعلومات المتعلقة بالشركة كالقوائم المالية ومواعيد اجتماعات مجلس الإدارة وقرارات مجلس الإدارة، وأنه يؤدي إلى دعم الخصائص النوعية للمعلومات وبخاصة الملاءمة والاعتمادية والتوقيت المناسب، كما يخفض من مستوى المخاطر النظامية وغير النظامية للمستثمرين.

7- دراسة (Hunter and Smith, 2009) بعنوان **Impact of Internet Financial Reporting on Emerging Markets**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التقارير المالية المنشورة على الإنترنت في الأسواق الناشئة، وذلك من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد قامت الدراسة بتحديد مفهوم فرضية السوق الفعال في الأسواق الناشئة اعتماداً على: أولاً- مستوى الاقتصاد الكلي حيث تعتبر السوق فعالة وفقاً لهذا المفهوم من تاريخ قيام الدولة بإلغاء كل القيود على الاتصالات التي تمنح الوصول لمزودي خدمات الإنترنت، ثانياً- على مستوى الاقتصاد الجزئي فيستند مفهوم السوق الفعالة إلى أساس إعلان الشركة عن إطلاق موقعها الإلكتروني، وقد خلصت الدراسة إلى أن السعر السوقي للشركات العاملة في الأسواق الناشئة تحسنت بعد استخدام الإنترنت في نشر التقارير المالية، كما أدى إلى تحسن في أداء أسواق الأوراق المالية والبورصات الناشئة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1. قصور الإفصاح الورقي التقليدي في الوفاء بالأغراض اللازمة لاتخاذ القرار خاصة مع تزايد متطلبات مستخدمي القوائم المالية من معلومات تساعدهم في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية، وتقدم لهم بالسرعة والتوقيت المناسب.
2. أشارت العديد من الدراسات إلى فعالية الإفصاح الإلكتروني في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات للمستخدمين، ذلك بأنه يوفر معلومات مالية وغير مالية تسهم في تدعيم الخصائص النوعية للمعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية.
3. أصبح الإفصاح الإلكتروني مطلباً ضرورياً في الأسواق المالية العالمية، وذلك مع تزايد استخدام الإنترنت والبرامج والأساليب التكنولوجية التي تحسن من شفافية ودقة المعلومات.
4. لم تضع الدراسات السابقة إطاراً يمثل نموذجاً واضحاً لكيفية الإفصاح الإلكتروني والمعلومات الواجب الإفصاح عنها من خلاله.
5. هناك نقص في الدراسات التي تتناول أثر الإفصاح الإلكتروني على عملية اتخاذ القرار سواء على الصعيد الدولي أو العربي، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى سبعة محاور رئيسية هي:

أولاً: تطور الإفصاح الإلكتروني.

ثانياً: ماهية ومزايا الإفصاح الإلكتروني.

ثالثاً: ماهية وأنواع القرارات الاستثمارية.

رابعاً: أنواع مخاطر الاستثمار وطرق قياسها.

خامساً: واقع الإفصاح في فلسطين.

سادساً: الدراسة التجريبية.

سابعاً: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

ثامناً: النتائج والتوصيات.

أولاً: تطور الإفصاح الإلكتروني.

أحدث التطور التكنولوجي ثورة في الوصول إلى المعلومات، وتجلى ذلك في إطلاق العديد من الشركات مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت أفصحت فيها عن أنواع مختلفة من المعلومات لمختلف الأطراف، ففي السابق كانت الشركات تستخدم وسائل الإعلام المطبوعة كوسيط لتقديم تقارير الشركات، وعلى الرغم من أن هذه التقارير الورقية مازالت تتمتع بقبول عالمي، فإنه من الممكن عدم وصولها للمهتمين في الوقت المناسب أو مفصلة بالشكل المطلوب (Malhotra and Makkar, 2012)، ولكن مع ظهور الإفصاح الإلكتروني تزايد إفصاح الشركات على شبكة الإنترنت، وتركزت جهود هذه الشركات نحو المستثمر أكثر من ذي قبل مستغلة التطور التكنولوجي (Bhatia & Kaur, 2015).

وقد بدأ استخدام الإنترنت في الإفصاح الإلكتروني في أمريكا منذ عام 1994، وفي عام 1996 أفصحت 55 شركة أمريكية عن بياناتها المالية على الإنترنت، حيث أصبحت الغالبية العظمى من الشركات الكبرى في البلدان المتقدمة في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا تمتلك مواقع على الإنترنت، أما في المناطق التجارية في دول شرق آسيا مثل هونغ كونغ فقد اعتمدت الشركات المدرجة طريقة الإفصاح الإلكتروني منذ أوائل عام 1996 (Singh, 2013) ومع ازدياد استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات العاملة في الدول المتقدمة، اتجهت المنظمات المهنية الدولية والجهات التي تضع معايير المحاسبة إلى الاهتمام في الإفصاح عبر الإنترنت، وتمثل ذلك في: (Malhotra and Makkar, 2012)

1. إعداد لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ورقة بحثية حول التقارير المالية وغير المالية عبر الإنترنت

2. إعداد مبادرات من قبل المعهد الكندي للمحاسبين ومجلس معايير المحاسبة الدولية ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز لبحث عالم الأعمال المتغير بسرعة على الإنترنت.

3. قيام الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بتطوير القواعد السلوكية Code of Conduct لإعداد التقارير الإلكترونية عبر الإنترنت.

ومع هذا الاهتمام المتزايد في موضوع الإفصاح الإلكتروني أصبح هناك حاجة لوضع مفهوم واضح لطبيعة هذا الإفصاح ومكوناته ومزايا استخدامه.

ثانياً: ماهية ومزايا الإفصاح الإلكتروني ومزاياه.

انتشرت التقارير الإلكترونية مؤخراً بشكل يتلاءم مع حاجات المستثمرين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية، حيث أصبح الوصول إلى المعلومات المالية اللازمة ممكناً في أي مكان في العالم وفي أي وقت وذلك من خلال المعلومات المفصّل عنها على موقع الشركة على الإنترنت (Malhotra and Makkar, 2012) ومع أن التقارير السنوية الورقية يمكن الوصول إليها وقابلة للمقارنة وتفصيلية وتتلاءم مع تطلعات المستخدمين، إلا أنه تم التركيز في مؤخرًا على الإفصاح الإلكتروني كوسيلة سهلة الوصول وملائمة ومرنة وتفاعلية ومفصلة وفي الوقت المناسب، وذلك مع انتشار الإنترنت في جميع مناحي الحياة (Bhatia & Kaur, 2015)

وتجسد التقارير الإلكترونية الشكل الأنسب للإفصاح الكلي عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركات من جانب المستخدمين، "حيث يرى (Ojah, Mokoaleli-Mokoteli, 2012) أن توصيل المعلومات اللازمة في شكل جيد وتوقيت مناسب يعتمد على توافر بنية تحتية تنظيمية ومادية مناسبة".

ويقصد بالتقارير المالية الإلكترونية استخدام موقع الشركة على الويب لتوزيع المعلومات حول الأداء المالي للشركة، كما ويعد استخدام التقارير المالية عبر الإنترنت طريقة فعالة لتسويق الشركة للمستثمرين (Hunter and Smith, 2011)، ويمثل الإفصاح الإلكتروني المنصة التي يتم من خلالها التواصل مع المساهمين، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات لا تستفيد من الإمكانيات الكاملة للإنترنت، حيث أن هناك قدراً كبيراً من الاختلاف في مدى وطبيعة الإفصاح المالي وغير المالي على شبكة الإنترنت بين الشركات والبلدان (Singh, 2013).

ويؤثر حجم الشركة وتوزيع الملكية على مستوى الإفصاح الإلكتروني للشركات، ويعني ذلك أن الشركات التي تعرض مزيداً من المعلومات على مواقعها الإلكترونية تكون أكبر حجماً وتوزيعاً لهيكل الملكية (Singh, 2013) حيث يمكن الاستنتاج أنه كلما زادت ملكية الإدارة في الشركة قلت الحاجة إلى الإفصاح لأن المالك يصبح هو المدير، وبالتالي فإنه سيعمل لمصلحة الشركة وليس لمصلحته الخاصة، أما إذا كان هيكل الملكية موزعاً على مستثمرين خارجيين فإنهم بالتأكيد سيطلبون مزيداً من الإفصاحات عن المعلومات الخاصة بشركاتهم.

وبالتالي يمكن استخلاص بعض خصائص الإفصاح الإلكتروني فيما يلي:

1. هو إفصاح متعلق بمعلومات عن الجوانب المالية والإدارية للشركة محل الإفصاح.
2. يوفر الإفصاح الإلكتروني معلومات تتصف بالشفافية والثقة.
3. يمد المهتمين بالمعلومات اللازمة في الوقت والشكل المناسب.
4. يتطلب بيئة مادية وتنظيمية مناسبة لتطبيقه.

كما ويحقق الإفصاح الإلكتروني العديد من المزايا أهمها:

1. يوفر في تكاليف طباعة وإرسال التقارير وسرعة النشر التي تشمل المساهمين وحملة السندات الحاليين والمحتملين داخل البلاد وخارجها الذين يتطلعون إلى الاستثمار في الشركة (Kuye, 2015).
2. الإفصاح الإلكتروني يحسن الدور الرقابي للمحاسبة من خلال تطوير إمكانية الوصول والتحليل للأرقام المحاسبية لجميع الأطراف المعنية (Singh, 2013).
3. يوفر الإفصاح الإلكتروني معلومات ذات شفافية عالية تتصف بالكمال والدقة وسهولة الوصول في الوقت المناسب (Lee, & Blouin, 2014).
4. يوفر الإفصاح الإلكتروني برامج تسمح للمستخدمين بإجراء تحليلات مالية تفاعلية فورية للتواصل مع الشركات بتكلفة منخفضة نسبياً (Ojah & Mokoaleli, 2012).
5. يوفر الإفصاح الإلكتروني المرونة اللازمة للمستخدمين في البحث والتصفية والاسترجاع والتنزيل وإعادة تكوين هذه المعلومات (Ojah & Mokoaleli, 2012).
6. يسمح الإنترنت بفتح فرص جديدة للإفصاح من خلال محركات البحث والوسائط المتعددة والارتباطات التشعبية (Ojah & Mokoaleli, 2012).
7. يسهم الإفصاح الإلكتروني في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات وآثارها السلبية على المستخدمين، من خلال تحقيق الوصول المتكافئ للمعلومات في الوقت المناسب مما يزيد من ثقتهم بالتقارير المالية.
8. يعزز الإفصاح الإلكتروني قواعد حوكمة الشركات في حفظ وضمان حقوق الأطراف كافة.
9. وهذا بدوره ألقى بظلاله على مستخدمي التقارير وخاصة المستثمرين، حيث وفر لهم معلومات ساعدتهم على المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرار المناسب.

ثالثاً: ماهية وأنواع القرارات الاستثمارية.

يستند قرار الاستثمار في الأوراق المالية إلى عنصرين أساسيين هما العائد والمخاطر، فالمستثمر الرشيد هو الذي يوازن بين العائد والمخاطرة إذ يسعى باستمرار إلى تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة.

فعندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول على عائد معقول، لذلك تعتبر المخاطرة عنصراً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري، ويهدف المستثمر العادي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة من المخاطرة، ويتضح أن المخاطرة في الاستثمار ترتبط باحتمال وقوع الخسائر، فكلما زاد احتمال وقوع الخسارة، كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس بالعكس (الطيب، 2015).

وتصنف القرارات الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع هي: (الحيالي والجعفر، 2015)
قرار الشراء: ويتخذ المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد لديه حافزاً لشراء تلك الأداة سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع في سعرها السوقي مستقبلاً.
قرار عدم التداول: عندما يتساوى سعر السوق مع القيمة الحالية للأداة، وهنا تصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضاً التوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة عدم التداول.
قرار البيع: بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة الحالية للأداة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وإذا كان مستثمر يرى إن السعر ما زال أقل من القيمة الحالية، مما يتطلب منه أن يعرض سعراً جديداً لتلك الأداة يزيد عن القيمة الحالية، وهكذا يرتفع السعر عن القيمة الحالية مولداً بالتالي حافزاً لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.

ويقع على المستثمر أن يتخذ القرار الملائم في ضوء المعلومات المفصّل عنها من قبل الشركات.

رابعاً أنواع مخاطر الاستثمار وطرق قياسها.

تعرف المخاطرة بأنها الضرر الناجم من الاستثمار نتيجة للأحداث غير المرغوب بها المصاحبة له والتي تكون عادة غير متوقعة، كما تعرف بأنها المخاطرة الناجمة عن اختلاف الأرباح الفعلية عن الأرباح المتوقعة لاستثمار معين، ويرتبط هذا المفهوم مع خاصية عدم التأكد كونها تعتمد على مدى معرفة إدارة الوحدة الاقتصادية بنتائج القرار. (سلمان، 2016)
وتتضمن مخاطر الاستثمار كل المخاطر التي يتعرض لها عائد الاستثمار وتشمل نوعين هما (مطر، 1999) :

المخاطر المنتظمة: هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة، وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية، وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران، أي بصورة عامة أن أكثر الشركات تعرضاً للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر بمبيعاتها وأرباحها، وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام، وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية .

المخاطر غير المنتظمة: هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة عن النشاط الاقتصادي ككل، هذه العوامل تؤثر على منتجات شركة معينة بالذات، والشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير منتظمة هي تلك التي تنتج السلع الاستهلاكية أو غير المعمرة كشركات المرطبات والسجائر، حيث لا تعتمد مبيعات هذه الشركات على مستوى النشاط الاقتصادي أو على حالة سوق الأوراق المالية، وتتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة لشركة معينة بالتغير في طبيعة أو مكونات أصول هذه الشركة، كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بانتهاء عقود معينة، أو بحدوث تغيير أساسي في الإدارة، لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طرق التنوع وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأسمالية موزع على أصول مختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل على حده.

وبالرجوع إلى طرق قياس المخاطر وجد الباحثون أن المقياس الانسب لقياس مخاطر القرارات الاستثمارية هو مقياس لكرت الخماسي، حيث تم تحديد المخاطر على خمس مستويات كالتالي:

مستوى المخاطر	مخاطر مرتفعة جدا	مخاطر مرتفعة	مخاطر متوسطة	مخاطر منخفضة	مخاطر منخفضة جدا
الوزن الترجيحي للمخاطر					

ويحدد الوزن الترجيحي للمخاطر في ضوء خلفية المستثمرين وخبرتهم ومستوى المخاطر المقبولة لديهم.

ويخلص الباحثون إلى أن القرارات الاستثمارية تعتبر نتاج لعملية حسابية تتمثل أطرافها في السعر المطلوب للأداة الاستثمارية مقابل العوائد والمخاطر المتوقعة منها، فالمخاطر تكون مرتفعة بمعزل عن المعلومات الخاصة بالشركة المراد الاستثمار بها؛ لأن حالة عدم التأكد تكون مرتفعة، والعكس بالعكس، حيث تتخفض المخاطر المتعلقة بالقرارات الاستثمارية في ظل توفر معلومات عن الشركة؛ لأن الكشف عن بعض الحقائق المالية وغير المالية تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري بالشراء أو عدم التداول أو البيع، كما تعتبر المعلومات غير المالية ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر جنبا إلى جنب مع المعلومات المالية، فعلى سبيل المثال مجرد الكشف عن أعضاء مجلس الإدارة قد تعطي المستثمر حافزا للإقدام على الاستثمار في الشركة إذا كانوا ذوي سمعة جيدة وتجارب ناجحة في قيادة الشركات، أو تجنب الاستثمار بها إذا كانوا ذوي سمعة سيئة وتجارب فاشلة، ومن الضروري توصيل تلك المعلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكل الأطراف ذات العلاقة، ولا بد من توفر وسيلة كفوة وفعالة لتحقيق هذا الغرض، حيث كانت تستخدم التقارير الورقية في الإفصاح عن الشركات، وكانت توصل للأطراف ذات العلاقة بالبريد أو من خلال الصحف، ومؤخرا بعد التطور التكنولوجي أصبح الإنترنت هو الوسيلة المستخدمة في توصيل إفصاحات الشركات في معظم دول العالم النامي والمتقدم من خلال موقع البورصة أو الموقع الإلكتروني

أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية

للشركات. وقد أثبتت الدراسات وجود العديد من المزايا للإفصاح الإلكتروني كالسرعة في التوصيل وانخفاض التكلفة والتوقيت المناسب والمرونة وإمكانية الوصول لعدد غير محدود من المستخدمين. في إطار ما سبق فقد استخدم الباحثون مجموعة من المعلومات غير المالية الهامة التي تنطوي على مخاطر في حد ذاتها، والمفصّل عنها في التقارير السنوية للشركة (شركة بنك فلسطين) ضمن الدراسة التجريبية، كأعضاء مجلس الإدارة والخطط المستقبلية وأنشطة التوسع وعدد الفروع والحصة السوقية وفعالية لجنة المراجعة، وذلك لتحقيق هدف الدراسة في اختبار الأثر المترتب على الإفصاح عن معلومات الشركات إلكترونياً على مستوى المخاطر المتعلقة بالقرارات الاستثمارية.

خامساً: واقع الإفصاح في فلسطين.

بدأت مسيرة إفصاح الشركات المساهمة العامة في فلسطين مع بداية عمل سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1997، ولكنه كان إفصاحاً لا يرتقي للمستوى المطلوب من حيث الشكل والتوقيت، لعدم وجود قانون للأوراق المالية خلال الفترة حتى نهاية العام 2004، وقد نظمت سوق فلسطين للأوراق المالية عملية الإفصاح السابقة على صدور قانون الأوراق المالية بموجب اتفاقية الإدراج الموقعة بين كل شركة والسوق (سوق فلسطين للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة العامة، 2006).

وفي ديسمبر 2004 صدر قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، وألزمت المادة 35 منه الشركات بالإفصاح عن البيانات غير المالية إلى جانب البيانات المالية، حيث طالبت الشركات بالإفصاح عن معلومات كاملة عن الشركة ومجالات نشاطها وأسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمالكين الرئيسيين ومعلومات مالية تبين بوضوح الوضع المالي للشركة، وتشمل الشركات الحليفة والتابعة والتغيرات والمؤشرات المستقبلية المتوقعة من قبل الشركة والتي لها أثر جوهري على أوضاعها المالية، إلى جانب ذلك طلبت من الشركات أن تقدم إلى هيئة سوق رأس المال تقارير نصف سنوية وأية تقارير دورية أخرى ومحتوياتها وأية معلومات إضافية يجب أن ترفق. (قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، مادة 35).

وفي ضوء صدور القانون قامت سوق فلسطين للأوراق المالية بإعداد نظام مفصل للإفصاح في منتصف العام 2005، وحددت المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وتوقيتها بما في ذلك الإفصاحات ربع السنوية، ويمكن القول بأن مسيرة الإفصاح والشفافية الحقيقية في سوق فلسطين للأوراق المالية انطلقت بزخم قوي خلال النصف الثاني من العام 2006، حيث وضعت الإفصاح في سلم أولوياتها ضمن توجهات استراتيجية جديدة تتضمن تعزيز كفاءة التداول وحماية المستثمر، ومن بين الخطوات العملية لهذا التوجه إعداد نظام للإفصاح الإلكتروني لتوحيد شكل الإفصاح لدى كل قطاع، ونشر الإفصاح على صفحة السوق الإلكترونية، وابتداءً من الربع الثالث في العام 2006

لم يعد بإمكان إدارات الشركات تقديم بضعة أرقام من قائمة الدخل كما كانت تفعل سابقاً وتكتفي بذلك مدّعية أنها قامت بواجبها والتزاماتها، فقد أصبح الإفصاح يتم ضمن أصول محددة وفق نماذج الإفصاح الإلكتروني التي تحتوي على الميزانية العمومية وبيان الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية، وأصبح إفصاح القطاع الواحد موحداً مما سهّل من عمليات المقارنة بين شركات القطاع الواحد، وقد ساعد ذلك المستثمرين على قراءة هذه القوائم والحصول على مؤشرات مالية جاهزة، والإطلاع على العديد من الفترات المالية السنوية وربع السنوية، كما ساعد هذا النظام معدي القوائم المالية في الشركات على إعداد القوائم ببسر وسهولة. (سوق فلسطين للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة العامة، 2006)

سادساً: الدراسة التجريبية

يعد المنهج التجريبي من مناهج البحث العلمي التي تتيح الفرصة للباحثين في اختبار الاستنتاجات اللازمة للتأكد من تطابقها مع الحقائق الموضوعية، وهذا يسهم في وضع القوانين عن طريق هذه التجارب، ويقصد بالتجريب تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للظاهرة محل الدراسة وملاحظة ما ينتج عن هذا التغير من تأثير، أي أن تتم الملاحظة تحت ظروف مضبوطة (بمعنى إدخال المتغير التجريبي إلى الواقع وضبط تأثير المتغيرات الأخرى) لإثبات صحة الفروض من عدمها وكذلك معرفة العلاقة السببية (القصاص، 2014)

ويوجد نوعان للتجارب: تجارب معملية Laboratory Experiments، وتجري داخل معامل مجهزة لهذه التجارب، وتجارب ميدانية Field Experiments، وتجري خارج نطاق المعمل، ولكن داخل نطاقه التطبيقي والأدائي. وتقوم الدراسة الحالية على أساس تجربة ميدانية Field Experiment لصعوبة إجراء تجربة معملية سواء من ناحية قبول المشاركين للخضوع لها، أو من ناحية صعوبة تجميع عدد كاف من المستثمرين داخل معمل وإخضاعهم لبيئة موحدة لإجراء التجربة (مهدي القصاص، 2014، 233)، (محمد السعيد أبو العز، 2011، 294). وتتمثل المهمة التجريبية في هذه الدراسة في تحديد أثر الإفصاح الإلكتروني على تخفيض مخاطر القرارات الاستثمارية.

ولقد كان أمام الباحثين طريقتان لإجراء الدراسة التجريبية، الأولى توزيع التجارب على مجموعة واحدة من المشاركين في التجربة Within-subject design، ويعاب على هذه الطريقة أنها تسمح للمشاركين بملاحظة الفروق بين التجارب واستنتاج بعض العلاقات بين متغيرات الدراسة الأساسية، وملاحظة الفروق في ترتيب البيانات بين التجارب، وهذا يترتب عليه تحيز في الردود. أما الطريقة الثانية من التجارب، فهي ما يسمى بالتصميم على أساس مجموعتين أو أكثر Between subject design، وهي أن توزع على كل مشارك تجربة واحدة لحالة معينة، مما يشجع المشاركين

على الرد نظراً لأنها لا تستغرق وقتاً طويلاً (مهدي القصاص، 2014، 234)، (كمال الدين الدهراوي، 2008، 57-73) (محمد السعيد أبو العز، 2011، 301)، وبالرغم من أن هذه الطريقة تتفادى المشاكل التي قد تظهر في الطريقة الأولى، فإنها قد تعرضت للعديد من الانتقادات، فعلى سبيل المثال انتقد (Kinny 1995) هذه الطريقة، لأنها تدرس العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، دون أن تأخذ بالحسبان العوامل الأخرى، التي قد تتغير مع تغير المشاركين في التجربة، كالوظيفة الحالية، ومجال العمل الحالي، والخبرة في مجال العمل. ومع ذلك ترى الدراسة الحالية أن النوع الأول من التجارب Within-subject design، هو الأنسب لإجراء هذه الدراسة التجريبية، مع الأخذ بالاعتبار الانتقادات الموجهة لهذا النوع. ولتجنب هذه الانتقادات قام الباحثون بعقد جلسات إجراء التجارب في أوقات متباعدة زمنياً، شهر تقريباً بين التجربة الأولى والثانية، لضمان عدم التحيز في الردود متأثراً بالتجربة السابقة، كما وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين استغرقوا في التجربة الأولى وقتاً أطول من التجربة الثانية، لأنهم قاموا بشرح واف لطبيعة الدراسة التجريبية وشكل ومحتوي الإفصاح الورقي وتأثيره على قرارات المستثمرين، وذلك لدراسة درجة شعورهم بالخطر اتجاه اتخاذ القرار بعد اطلاعهم على الإفصاح الورقي، بينما تناول اللقاء الثاني طبيعة الإفصاح الإلكتروني والمعلومات الإضافية التي يوفرها مقارنة بالإفصاح التقليدي ومدى تأثيرها على القرارات الاستثمارية لقياس درجة شعورهم بالمخاطر بعد اطلاعهم على الإفصاح الإلكتروني لنفس الشركة.

أ. الحالة التجريبية:

تم إعداد الدراسة بالاعتماد على المنهج التجريبي، حيث تم إجراء التجربة على عينة مكونة من 37 طالب ماجستير تخصص محاسبة، وقد افتتح الباحثون الجلسة الأولى بشرح موجز عن الدراسات التجريبية.

اشتملت التجارب جميعها في الصفحة الأولى على وصف تعريفي للدراسة يتضمن أهمية استجابة المشاركين للتجارب بشكل صادق، مع التأكيد على سرية المعلومات الخاصة بهم لأغراض البحث العلمي، وتزويدهم بمعلومات عن عنوان الدراسة وأهداف القيام بها بالنسبة للباحثين.

وفي الحالة التجريبية الأولى (المجموعة الضابطة) أعطي للمشاركين نماذج للإفصاح الورقي التقليدي لبنك فلسطين لعام 2016، وقدمت هذه المعلومات تحت عنوان البيانات المالية لبنك فلسطين عام 2016، وصفت من خلالها المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية وإيضاحاتها، وطلب من المشاركين تقدير مستوى المخاطر للقرارات الاستثمارية المرتبطة بعدم الإفصاح عن المعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني.

أما الحالة التجريبية الثانية (المجموعة التجريبية) فقد أعطي للمشاركين نماذج للإفصاح الإلكتروني لبنك فلسطين لعام 2016، وقدمت هذه المعلومات تحت عنوان التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك

فلسطين عام 2016، وصفت من خلالها المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة ببنك فلسطين وهي (التأسيس والرؤية والقيم ومؤشرات الأداء الرئيسية وبيئة الرقابية والقطاع المصرفي في فلسطين وتحليل الأداء واستراتيجية الشمول المالي والحدائق المصرفية وإدارة الموارد البشرية وإدارة التكنولوجيا وأنظمة المعلومات والمسؤولية الاجتماعية وإدارة علاقات المساهمين) بالإضافة إلى البيانات المالية والتي تضم معلومات متعلقة بالقوائم المالية وإيضاحاتها، وطلب من المشاركين تقدير مستوى المخاطر القرارات الاستثمارية المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني. كما تضمنت الحالة التجريبية أسئلة عن المعلومات الشخصية للمشاركين: وتتضمن الجنس والسن والمهنة وعدد سنوات الخبرة.

وقد استعان الباحثون بالتقارير المالية الخاصة ببنك فلسطين لعام 2016، لحصوله على جائزة أفضل بنك في فلسطين لعام 2017 للمرة السادسة على التوالي وفقاً لمجلة The Banker Middle East الرائدة في مجال المال و الأعمال، وايضا حصوله على جائزة افضل بنك في مجال الشمول المالي لعام 2017 من اتحاد المصارف العربية، مما يجعله من البنوك المحلية الرائدة في مجال الإفصاح، وبالتالي يتناسب و متطلبات أجراء المهمة التجريبية الخاصة بالدراسة .

ب. إجراءات تنفيذ التجربة.

استعان الباحثون بطلبة ماجستير المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الأزهر - غزة، ليكونوا هم العينة التي تم إجراء الدراسة التجريبية عليها، وعددهم 37 طالباً، جميعهم من نفس المستوى التعليمي، وقد تم تجهيز قاعة لتنفيذ الدراسة.

وكان اللقاء الأول تعاريفاً مع إبراز أهمية الدراسة بالنسبة للمستثمرين وللبحث العلمي، وتم شرح الإطار النظري العام عن ماهية الإفصاح ودوره في تعزيز ثقة المستثمرين وصناع القرار، ومن ثم وزع الباحثون التجربة الأولى على المشاركين وطلب منهم تقدير مستوى المخاطر المترتبة عن عدم الإفصاح عن المعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني على قرارهم الاستثماري في البنك في ضوء المعلومات المقدمة لهم.

أما اللقاء الثاني فتم تزويد المشاركين بالمعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني للبنك بالإضافة إلى التقرير الذي يقدمه مدقق الحسابات للمساهمين ولنفس السنة محل الدراسة، وطلب منهم تقدير مستوى المخاطر المترتبة على الإفصاح عن المعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني على قرارهم الاستثماري في البنك في ضوء المعلومات المقدمة لهم، وقد كانت تواريخ اللقاءات كالتالي:

1	اللقاء الأول	2018/1/17
2	اللقاء الثاني	2018/2/21

ج. هدف الدراسة التجريبية:

هدفت الدراسة التجريبية إلى تحقيق التالي:

1. تحديد مستوى الخطر في اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين اعتماداً على الإفصاح الورقي.
2. بيان أثر استخدام الإفصاح الإلكتروني على مخاطر اتخاذ القرار الاستثماري.

د. مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة طلبة الدراسات العليا في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر - غزة، وذلك لصعوبة إجراء الدراسة التجريبية على مستثمرين حقيقيين، ولصعوبة التمكن من الالتقاء بهم في وقت ومكان محدد وتكوين مجموعة بحثية، وبالتالي تمثلت العينة بطلبة الماجستير في قسم المحاسبة ممن انهوا مساق محاسبة مالية متقدمة، ومتوقع تسجيلهم لرسالة الماجستير الفصل التالي، ذلك لتوفر المعرفة اللازمة لديهم فيما يتعلق باليات وأشكال الإفصاح وطرق اتخاذ القرارات في الشركات، و بالتالي مقدرتهم على تحسس مكن المخاطر في القوائم المالية، كما أنه يتوفر لديهم المعرفة اللازمة بالجوانب العلمية والعملية لموضوع الدراسة، وقد تم اختيار عينة قصدية استجاب لها 37 طالباً، وتم تنفيذ الدراسة التجريبية عليهم، وتم رفض حالتين من تجارب المشاركين لعدم توافر الشروط الموضوعية من الباحثين لعينة الدراسة.

1. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (1): بيان توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	22	62.9
أنثى	13	37.1
المجموع	35	100.0

يتضح من نتائج جدول (1) أن نسبة (62.93%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، في حين أن نسبة (37.1%) من أفراد عينة الدراسة من الإناث؛ وهذا طبيعي لأن معظم طلبة الدراسات العليا من الذكور ويتناسب مع طبيعة المجتمع الفلسطيني.

2. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب السن

جدول رقم (2): بيان توزيع مفردات عينة الدراسة حسب السن

السن	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	29	82.9
من 30 إلى أقل من 40 سنة	6	17.1
المجموع	35	100.0

يتضح من نتائج جدول (2) أن نسبة (82.9%) من الفئة العمرية أقل من 30 سنة. وهذا يتناسب مع أعمار طلبة الماجستير.

3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المهنة

جدول رقم (3): بيان توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة
موظف قطاع عام	2	5.7%
موظف قطاع خاص	24	68.6%
عمل حر غير ذلك	7	20.0%
بدون عمل	2	5.7%
المجموع	35	100%

يتضح من نتائج جدول (3) أن نسبة (68.6%) من أفراد عينة الدراسة هم موظفو قطاع خاص، في حين أن نسبة (20%) من أفراد عينة الدراسة يمارسون أعمالاً حرة، ويدل ذلك على أن معظم المشاركين يعملون في وظائف وأعمال متنوعة وبالتالي فهم على دراية بسوق العمل. وخاصة أن معظمهم من القطاع الخاص وهو الأكثر التزاماً بإصدار التقارير المالية سواء كانت ورقية أم إلكترونية.

4. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة.

جدول رقم (4): بيان توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	24	68.6
من 5 سنوات الي أقل من 10 سنوات	6	17.1
من 10 سنوات الي أقل من 15 سنة	3	8.6
15 سنة فأكثر	2	5.7
المجموع	35	100.0

يتضح من نتائج جدول (4) أن نسبة (86.7%) من أفراد عينة الدراسة هم من فئة الخبرة أقل من 10 سنوات، وذلك يدل على أن أغلب المشاركين هم من متوسطي الخبرة في مجالات مختلفة، وهذا طبيعي لأنهم من طلبة ماجستير المحاسبة في جامعة الأزهر.

هـ. التحليل الإحصائي للبيانات:

لقد قام الباحثون بتفريغ البيانات لتشغيلها بواسطة برامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج:

(1) استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) بغرض التحقق من ثبات إجابات

التجربة، فإذا زاد هذا المقياس عن 0.50 فيمكن الاعتماد على التجربة وتطبيقها على عينة الدراسة، وكلما اقتربت القيمة المحسوبة لمعامل ألفا من الواحد الصحيح دل ذلك على ثبات المقياس.

- (2) اختبار صدق الاتساق الداخلي من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) بين الأبعاد وإجمالي أسئلة التجارب، عندما تكون العلاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) يتحقق بذلك صدق التجربة.
- (3) الوسط الحسابي (Mean) لمتغيرات الدراسة التي تم جمعها عن طريق التجارب، وتم ترتيبها حسب أهميتها، للتعرف على أكثر العوامل أو المتغيرات تأثيراً.
- (4) اختبار (T-Test) للتعرف على مدى معنوية الفروق بين متوسط الإجابات عن أسئلة التجارب والمتوسط الحسابي لعبارات أسئلة التجارب، ويستدل إحصائياً على معنوية الفروق عند مستوى معنوية 5%.

و. صدق الأداة وثباتها:

استخدم الباحثون عدداً من الأساليب لقياس صدق الأداة وثباتها وهي:

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين): حيث تم التحقق من صدق المحكمين عن طريق عرض التجارب في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين ضمن نخبة من الأساتذة الخبراء والمتخصصين في مجال المحاسبة، للتوصل إلى نسبة اتفاق بينهم، وذلك للحكم على مدى صلاحية ووضوح مفردات وتعليمات التجارب على قياس ما وضع لقياسه، وكذلك مدى ملاءمته لقياس الأهداف المراد قياسها. وقد أشار المحكمون إلى مجموعة من الآراء والملاحظات والتعديلات وقد استفاد الباحثون من هذه الآراء، وفي ضوء ذلك أجريت بعض التعديلات على التجارب، وبناء على ما تم تحديده من آراء أخذت هذه التعديلات جميعها في الاعتبار، وقد تم التوصل إلى نسبة اتفاق بين المحكمين تراوحت بين (80-90) % للتجارب، وهي نسبة تعبر عن مناسبة مفردات التجارب ومدى ما يقيسه من أهداف، وبذلك تصبح التجارب صادقة من وجهة نظر المحكمين.
2. الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة عن طريق إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) بين كل بند من بنود أداة الدراسة والدرجة الكلية للتجربة التي تنتمي إليه والجدول (5)، يوضح ذلك:

جدول (5) يوضح قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات التجربة والدرجة الكلية للتجربة:

م	معامل الاتساق الداخلي	
	بعد استخدام الإفصاح الإلكتروني	قبل استخدام الإفصاح الإلكتروني

جبر الداعور وآخرون

1	**0.970	**0.654
2	**0.923	**0.798
3	**0.925	**0.750
4	**0.909	**0.838
5	**0.932	**0.823
6	**0.924	**0.794
7	**0.599	**0.834
8	**0.782	**0.759
9	**0.889	**0.847
10	**0.872	**0.719
11	**0.901	**0.837
12	**0.855	**0.786
13	**0.821	**0.769
14	**0.773	**0.71
15	**0.884	**0.947
16	**0.855	**0.902
17	**0.862	**0.906
18	**0.768	**0.866
19	**0.913	**0.881
20	**0.876	**0.811

ي. استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Test Alpha):

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على إجابات عينة الدراسة، ومدى تجانس الإجابات، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع العينة، فإذا زاد هذا الاختبار عن 0.50 فيمكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة ككل، ولقد جاءت قيمة معامل ألفا كما في الجدول التالي:

جدول (6): ثبات العبارات لأقسام التجربة (ن=35)

الاقسام	عدد العبارات	قيمة ألفا
التجربة ككل	20	0.905

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا مرتفعة وتشير هذه القيمة إلى صلاحية التجارب للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها وتعميمها على مجتمع الدراسة.

أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية

سابعاً: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية، فقد تمت المقارنة بين تقديرات عينة الدراسة لمخاطر اتخاذ القرارات الاستثمارية قبل وبعد قيام المشاركين بالاطلاع على محتوى الإفصاح الإلكتروني، وذلك باستخدام اختبار T-test لعينتين مرتبطتين. ومن خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (7) يمكن ملاحظة أن مستوى الدلالة المطلق للفروق في تقدير مخاطر القرارات الاستثمارية أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة لمخاطر القرارات الاستثمارية قبل وبعد الاطلاع على محتوى الإفصاح الإلكتروني، حيث يتبين من المتوسط الحسابي أن هناك انخفاضاً في تقديرات عينة الدراسة لمخاطر القرارات الاستثمارية بعد قيامهم بالاطلاع على محتوى الإفصاح الإلكتروني.

جدول رقم (7): نتائج اختبار t لعينتين مرتبطتين في تقدير مخاطر القرارات الاستثمارية من قبل المشاركين

قبل وبعد الاطلاع على محتوى الإفصاح الإلكتروني.

المحور	مدى توفر الإفصاح الإلكتروني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	η^2
أعضاء مجلس الإدارة	قبل	4.086	0.742	8.538	0.000	0.682
	بعد	1.914	1.040			
حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين	قبل	4.257	0.919	8.357	0.000	0.673
	بعد	2.429	0.917			
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	قبل	4.371	0.877	8.018	0.000	0.654
	بعد	2.171	1.124			
ملكية الإدارة التنفيذية	قبل	4.171	0.785	8.617	0.000	0.686
	بعد	2.429	0.778			
العلاقة بين المؤسسات والمنشآت المالية المحلية والدولية	قبل	3.457	0.657	5.868	0.000	0.503
	بعد	2.229	1.031			
فعالية لجنة المراجعة	قبل	4.143	0.974	7.484	0.000	0.622
	بعد	2.257	1.172			
بيئة الائتمان المصرفي والتسهيلات المصرفية	قبل	4.086	0.919	7.125	0.000	0.599
	بعد	2.457	1.067			
مستوى الالتزام بتعليمات سلطة النقد	قبل	3.171	1.098	5.354	0.000	0.457
	بعد	2.057	0.998			
الخطط المستقبلية وأنشطة التوسع	قبل	3.314	0.993	5.567	0.000	0.477
	بعد	2.057	0.968			
مستوى التطور في	قبل	3.429	0.815	5.763	0.000	0.494

جبر الداعور وآخرون

المحور	مدى توفر الإفصاح الإلكتروني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	η^2
النظام المعلوماتي والتكنولوجي	بعد	2.229	0.910			
التغير في عدد العملاء	قبل	3.371	0.910	4.613	0.000	0.385
	بعد	2.457	0.741			
مستوى حداثة الخدمات المقدمة	قبل	3.800	0.994	7.193	0.000	0.603
	بعد	2.029	1.124			
التغير في عدد الموظفين	قبل	2.657	1.187	1.240	0.223	0.043
	بعد	2.371	1.060			
المؤهلات العلمية للموظفين	قبل	3.371	1.352	4.234	0.000	0.345
	بعد	2.143	0.845			
الاهتمام بتدريب وتطوير قدرات الموظفين	قبل	3.571	1.220	6.428	0.000	0.549
	بعد	2.200	0.994			
عدد الفروع والانتشار الجغرافي	قبل	2.971	1.272	4.436	0.000	0.367
	بعد	1.800	0.933			
فعالية إدارة المخاطر	قبل	3.829	1.043	6.114	0.000	0.524
	بعد	2.429	0.948			
الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية	قبل	2.914	1.147	5.674	0.000	0.486
	بعد	1.771	0.910			
التغير في الحصة السوقية	قبل	4.029	0.954	7.947	0.000	0.650
	بعد	2.343	1.259			
جودة مؤشرات الأداء الرئيسية (التحليل المالي المقارن)	قبل	4.114	0.900	7.260	0.000	0.608
	بعد	2.200	1.079			
تقدير مخاطر القرارات الاستثمارية	قبل	3.310	0.329	7.879	0.000	0.646
	بعد	2.431	0.584			

كما أن حجم الأثر (η^2) للإفصاح الإلكتروني على عبارات المتغير التابع مخاطر القرارات الاستثمارية ككل، كان متوسطاً = (64.6%) أي أكبر من 20% وأقل من 80% (Cohen, 1988) أي أنه يوجد أثر دال إحصائياً للإفصاح الإلكتروني في تخفيض مخاطر القرارات الاستثمارية مقارنة بالإفصاح الورقي، أي أن الإفصاح الإلكتروني يحد من مخاطر القرارات الاستثمارية بشكل أكبر من الإفصاح الورقي. كما يتضح من الجدول أن أكثر المخاطر تغيراً هي المتعلقة بمجلس الإدارة وملكيته وحقوق المساهمين وملكية الإدارة التنفيذية وقد يعود ذلك للثقة التي

أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مخاطر القرارات الاستثمارية

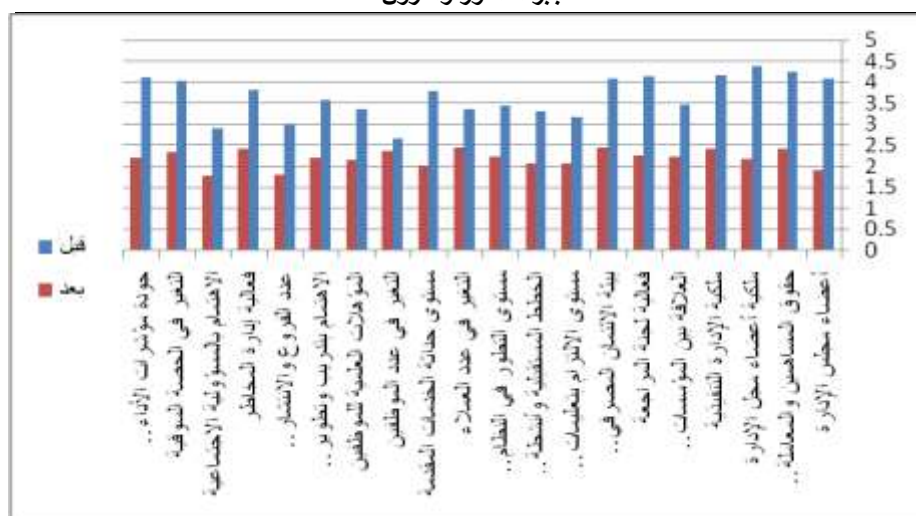
يوليه المستثمرون لهذه الفئات وانعكاس ذلك إيجابيا على مخاطر قراراتهم الاستثمارية، والشكل (1) يوضح الفرق بين متوسطي استجابات عينة الدراسة في التجربة الاولى والثانية:



كما يتضح من الجدول السابق أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإلكتروني والإفصاح الورقي في تقرير المخاطر المتعلقة بالقرارات الاستثمارية التي تناولتها الدراسة حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل المخاطر أقل من (0.05) ماعدا المخاطر المتعلقة بالتغير في عدد الموظفين، حيث أظهرت نتائج التحليل أن القيمة الاحتمالية لهذا العنصر كانت (0.223) وهي أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين الإفصاح الإلكتروني والإفصاح الورقي للتغير في عدد الموظفين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بالتغير في عدد الموظفين عند اتخاذهم القرارات بالاستثمار في الشركات من عدمه، ويؤكد على ذلك ما أظهرته نتيجة تحليل حجم الأثر (η^2) لهذا العنصر التي بلغت 0.043 وهي نسبة منخفضة جداً.

حيث تبين النتائج أن قيمة t المحسوبة لكل من هذه المخاطر أكبر من قيمة t الجدولية، كما أن قيمة مستوى الدلالة لها أقل من 0.05، كما يتبين من المتوسط الحسابي أن هناك تأثيراً للإفصاح الإلكتروني على تقدير مخاطر القرارات الاستثمارية.

ويوضح شكل (2) الفرق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لمخاطر القرارات الاستثمارية وفقاً للإفصاح الورقي والإفصاح الإلكتروني في التأثير على تقدير مخاطر القرارات الاستثمارية في كل فقرة من فقرات تقدير المخاطر.



يتبين من الشكل السابق أن متوسطات مؤشرات الإفصاح في كل من (ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأسماء أعضاء مجلس الإدارة) كانت الأكثر تأثيراً على مخاطر القرارات الاستثمارية، وقد يرجع ذلك بالإضافة إلى ثقة المستثمرين بأسماء مجلس الإدارة ونسبة ملكيتهم، إلى خصائص عينة الدراسة وهم من فئة الشباب حيث 83% منهم أعمارهم أقل من 30 عاماً، وغالبيتهم بنسبة 68.8% من موظفي القطاع الخاص والذين يدركون أهمية الدور الرئيسي الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة في مؤسساتهم. في حين كانت متوسطات مؤشرات الإفصاح التالية (التغير في عدد الموظفين والتغير في عدد العملاء) الأقل تأثيراً على مخاطر القرارات الاستثمارية.

يستخلص من النتائج السابقة أنه تم رفض فرض الدراسة الرئيس والذي ينص على عدم وجود فروق جوهرية بين الإفصاح الإلكتروني والإفصاح الورقي على مخاطر القرارات الاستثمارية عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على مخاطر القرارات الاستثمارية مقارنة بالإفصاح الورقي، ويرجع ذلك إلى المزايا التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني للمستثمرين والتي تخفض حالة عدم التأكد من خلال تزويدهم بمعلومات مهمة وجوهرية حول طبيعة أعمال الشركة الإدارية والمالية ومواطن القوة والضعف فيها. وهذا يتفق مع دراسة العريبي وقرطالي (2016) والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الإلكتروني ومنفعة المعلومات المفصح عنها. وتتفق مع دراسة غنيم (2015) بأن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على الشفافية ويجعل المعلومات أكثر ملاءمة، ودراسة والي وعلي (2013) بدعم الإفصاح الإلكتروني للخصائص النوعية للمعلومات وتخفيضه لمستوى مخاطر المستثمرين. كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة hunter & smith (2009) بأن الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية أدى إلى تحسين القيمة السوقية للشركات وإلى تحسن في أداء أسواق الأوراق المالية.

ثامنا: النتائج والتوصيات

أ. النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1. يخفض الإفصاح الإلكتروني من مستوى مخاطر القرارات الاستثمارية بشكل جوهري مقارنة بالإفصاح الورقي، وقد اكدت نتائج التحليل ذلك لكل عناصر مخاطر القرارات الاستثمارية عدا المخاطر المتعلقة بالتغير في عدد الموظفين حيث تبين أنه لا يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا يشير إلى عدم اهتمام المستثمرين بهذا العنصر عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية.
2. يزيد الإفصاح الإلكتروني من الثقة والشفافية والوضوح بالتقارير المالية المقدمة للمستخدمين، بحيث يعزز من قدراتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
3. يعزز الإفصاح الإلكتروني من قدرة الشركات على الاستمرار والبقاء، من خلال تسويق الشركة وتوصيل صورة كاملة عن الشركة وطبيعة أعمالها للجمهور والمستخدمين بأقل التكاليف وبالسرية والتوقيت المناسب.
4. يخفض الإفصاح الإلكتروني بدرجة كبيرة من مستوى عدم تماثل المعلومات حيث يساوي بين جميع المستخدمين في الوصول إلى نفس المعلومات.

ب. التوصيات:

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

1. العمل على تنمية قدرات خريجي كليات التجارة على استخدام المواقع الإلكترونية للشركات عامة وللبنوك بشكل خاص كأحد الموضوعات المحاسبية المتطورة، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب.
2. ضرورة قيام بورصة فلسطين بوضع إطار واضح لماهية الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة في البورصة عامة وللبنوك خاصة، والرقابة على مدى مصداقية المعلومات المفصح عنها لتعزيز ثقة المستخدمين، وذلك بالتعاون مع سلطة النقد والجهات المعنية فيما يخص قطاع البنوك.
3. ضرورة قيام بورصة فلسطين بإصدار نشرات دورية توزع على جميع فئات المجتمع تهدف إلى توعية أفراد المجتمع حول ثقافة الإفصاح الإلكتروني لما قد يترتب على ذلك من منافع اقتصادية تسهم في دفع عجلة التنمية، وتحد من مشكلة البطالة من خلال تشجيع صغار المستثمرين والعاطلين عن العمل على الاستثمار في الأوراق المالية.

4. ضرورة عقد دورات تدريبية وتنظيم ورش عمل وأيام دراسية للمستخدمين تهتم بنشر فكرة الإفصاح الإلكتروني في المجتمع وكيفية استخدام المواقع الإلكترونية للشركات والبنوك في الحصول على التقارير المالية والمعلومات الهامة والمؤثرة على اتخاذ القرارات.
5. ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات حول موضوع الإفصاح الإلكتروني على قطاعات أخرى من قطاعات البورصة حيث اقتصرَت الدراسة الحالية على قطاع البنوك، وللبورصة الفلسطينية أربعة قطاعات أخرى لم تتناولها الدراسة، حيث تبين للباحثين أن هناك نقصاً في الدراسات المتعلقة بالموضوع، كما ويقترح الباحثون تركيز الدراسات المستقبلية حول أثر الإفصاح الإلكتروني على كل من: القيمة السوقية للسهم، وربحية السهم، وتحقيق مزايا تنافسية للشركات، وزيادة الإنتاجية، والحد من البطالة، وتحسين كفاءة سوق رأس المال.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أبو العز، محمد السعيد. (2011)، مقدمة في مناهج و طرق البحث في المحاسبة و العلوم التجارية، دار الصفا للطباعة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- الحيالي، سندية مروان والجعفر، ليث محمد. (2015)، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الموصل، العراق، العدد 1، ص ص 10-26.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى. (2008)، منهجية البحث العلمي في الإدارة و المحاسبة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية
- سلمان، مهدي عبد الرحمن. (2016)، تحليل ومناقشة العائد والمخاطرة في ظل قرار التوليفة المثلى للمنتجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 48، ص ص 339-360.
- سوق فلسطين للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة العامة، الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 2006.
- الطيب، ابو بكر عبد الباقي محمد. (2015)، التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة ماراباك، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 19، ص ص 45-58.

العرييد، عصام و قرطالي يوسف حافظ، (2016)، أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، العراق، المجلد 38، العدد34، ص ص 43-73.

غنيم، محمود رجب، (2013)، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، جامعة بنها، العدد 1، ص ص 39-100.

قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم 12 لسنة 2004

والي، محمد زيدان و علي، محمد سامي. (2013)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس،،مجلد17 ، عدد خاص، ص ص 59 - 92.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Bhatia, Raminder Kaur & Kaur, Jasmindeep. (2015), **An Analysis Of Web Disclosure Practices Of Public And Private Sector Banks In India**, Journal of Commerce & Management Thought. Vol. 6, issue (3), pp 512-527
- Cohen, Jacob.. (1988), **Statistical power analysis for the behavioral sciences**, 2nd ed, Lawrence Erlbaum Associates, Hillsdale, NJ: Erlbaum, United States of America.
- Hunter, Shirley A. and Smith, Murphy, (2009), **Impact of Internet Financial Reporting on Emerging Markets. Journal of International Business Research**, Vol. 8, No. 2, pp. 21-41.
- Janvrin, Diane J.& Won Gyun, No. (2012), **XBRL Implementation :Afield Investigation to Identify Research Opportunities** , Journal of Information Systems, American Accounting Association Vol.26, No.1, PP 169-197 .
- Keliwon, Kamarul Baraini, Shukor, Zaleha Abdul & Hassan, Mohamat Sabri.(2018), **Internet Financial Reporting (IFR) Disclosure Position and Firm Value** ,Asian Journal of Accounting and Governance Vol.9, No. 2, pp : 127-140
- Kuye, Olagoke. (2015), **Publication and dissemination of Annual Reports to shareholders in Nigeria and the United Kingdom: The Economics of Social Media and Electronic Communication**,

-
- institute of advanced legal studies, university of london Student ,Vol. 2, Issue 2, pp 42-51.
- Lee, Roderick L. & Blouin, Marie C. (2015). **Towards a Model of Web Disclosure Adoption by Nonprofit Organizations. Strategic and Competitive Use of Information Technology**, Twentieth Americas Conference on Information Systems, Association for Information Systems, Savannah, Georgia, USA, pp 1- 9
- Malhotra, Pooja and Makkar, Ritika. (2012). **A Study of Corporate Web Reporting Practices in –India**, The IUP Journal of Corporate Governance, Vol. XI, No. 1, pp 7-19.
- Ojah, Kalu & Mokoaleli-Mokoteli , Thabang. (2012), **Internet financial reporting, infrastructures and corporate governance: An international analysis**, Review of Development Finance, Vol 2, Issue.2, pp 69–83.
- Singh, Manjinder. (2013). **Impact of Company Characteristics on Web-Based Business Reporting in India**,The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, Vol.12, Issue. 1, PP 21-46.